الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الكويتية للاستثمار» توزع 20 فلسا نقدا للسهم

أظهرت النتائج المالية السنوية للشركة الكويتية للاستثمار تحقيق أرباح بـ 16,44 مليون دينار في 2017، مقابل أرباح بنحو 3,98 ملايين دينار في 2016، بنمو 313,1٪. وقالت الشركة في بيان للبورصة أمس إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى الزيادة في الربح غير المحقق من استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة بقيمة 1,62 مليون دينار اضافة الى تحقيقها ربحا من بيع استثمارات متاحة للبيع بقيمة 6,54 ملايين دينار تقريبا. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية للعام الماضي بنسبة 20٪ من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 20 فلسا لكل سهم، مقارنة بتوزيع أرباح نقدية عن 2016 بنسبة 7٪ بواقع 7 فلوس للسهم الواحد.

بنك أوف أميركا يؤكد توصيته للمستثمرين العالميين

خفضوا حيازتكم من الإصدارات السيادية الكويتية

أحمد عوض

أكد بنك أوف أميركا توصيته السابقة للمستثمرين العالميين باستمرار خفض الوزن النسبي لإصدارات الكويت السيادية من السندات بالمحافظ الاستثمارية، نظرا لضيق هامش التقييمات الاستثمارية السيادية للكويت.

وأشار التقرير إلى أن ميزانية الكويت تعد قوية للغاية بالمقارنة مع نظرائها الخليجيين، إضافة إلى الثروات السيادية الضخمة، متمثلة في أصول الصندوق السيادي الكويتي والتي تدر عائدا كبيرا سنويا من استثماراتها في الخارج.

وأضاف أن العجز المتوقع بميزانية الكويت للعام المالي المقبل سيكون من بين الأكبر خليجيا مع استثناء تحويل دخل الاستثمار إلى إيرادات البلاد، وهو ما يرجح اصدارا كبير الحجم من السندات الدولية لتمويل العجز.

ورأى التقرير أن تلك التقييمات الإيجابية تكون مقيدة ما يجعل العائد منخفضا على إصدارات الكويت ويدفع الباحثين عن عائد أكبر من الإصدارات السيادية للبحث عن سندات وصكوك تصدر من دول خليجية أخرى بعائد أعلى. وأشار تقرير بنك أوف أميركا أن المخاطر التي تحيط بميزانية الكويت هو إمكانية تحقيق أسعار النفط انتعاشه على المدى الطويل وتنفيذ وتيرة أسرع في ضبط أوضاع المالية العامة.

وأوضح ان هناك مخاطر اضافية تواجه المالية العامة تتمثل في انخفاض سعار النفط لفترة طويلة، والتهديدات الجيوسياسية الإقليمية، وعدم الاستقرار السياسي المحلي وعدم القدرة على تنفيذ ما يكفي من ضبط المالية العامة ربما بسبب التوترات بين مجلس الوزراء والبرلمان.

وفي الأسواق العالمية، تراجعت السندات الدولارية للكويت عبر مختلف آجال الاستحقاق خلال فبراير الجاري، فيما ارتفعت عوائدها لأعلى مستوى في 3 أشهر.

وتتداول سندات الكويت آجال 10 سنوات والتي يبلغ إجمالي قيمتها 4,5 مليارات دولار بسعر 98٪ وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2017، لتهبط من أعلى مستوى وصلت اليه في سبتمبر المقبل عن 104٪.

وارتفعت عوائد السندات آجال 10 سنوات إلى 3,79٪، حيث توجد في سوق السندات علاقة عكسية بين سعر السند ونسبة الفائدة، فعندما يرتفع سعر السند ينخفض العائد.

وتشهد سندات الخزانة الأميركية آجال 10 سنوات التي تم تسعير السندات الكويتية لنفس الآجال فوقها ارتفاع في عوائدها مع بداية العام لتقفز إلى مستويات 2,85٪ وهي الأعلى منذ عامين تقريبا.

وتتداول سندات الكويت آجال 5 سنوات والتي تبلغ إجمالي قيمتها 3,5 مليارات دولار عند 98٪ من قيمتها الاسمية، فيما بلغ عائد تلك السندات ارتفاعا إلى مستوى 3,3٪ مقارنة مع 2,8٪ في بداية يناير الماضي.

وتشهد سندات الخزينة الأميركية آجال 5 سنوات التي تم تسعير السندات الكويتية لنفس الآجال فوقها ارتفاعا في عوائدها إلى 2,54٪.

يذكر أن الكويت سددت في 20 سبتمبر 2017 أولى دفعات عوائد سنداتها حيث دفعت أول كوبون بقيمة 111 مليون دولار إجمالي عوائد السندات لشريحتي 10 و5 سنوات، فيما يستحق الكوبون الثاني في شهر مارس المقبل.

وعلى صعيد آخر، ترجئ الكويت خططا لإصدار سندات دولية لتمويل العجز للسنة المالية الحالية 2017ـ2018 التي تنتهي آخر مارس المقبل، بسبب عدم إقرار قانون جديد للدين العام في البرلمان، بعد انتهاء أجل القانون القديم نهاية سبتمبر الماضي.

وكانت الحكومة قدمت مشروع قانون جديدا للدين العام يقضي بزيادة سقف الدين إلى 25 مليار دينار (مقارنة مع 10 مليارات دينار للقانون القديم)، وبإصدار أدوات دين بآجال تصل إلى 30 عاما (مقارنة مع الحد الأقصى للقانون القديم عند 10 سنوات).

وتقوم الحكومة الكويتية بتمويل عجز الموازنة في الوقت الحالي من خلال السحب من الاحتياطي العام الذي تقدره فيتش بعد عمليات سحب متواصلة منه استمرت 3 سنوات لسد العجز بنحو 116 مليار دولار.

وتشير تقارير إلى أن مبيعات السندات الدولية في الشرق الأوسط ارتفعت إلى أعلى مستوياتها منذ بداية العام، حيث ارتفعت مبيعات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول بنسبة 359٪ لتصل إلى 24,2 مليار دولار، وذلك بفضل إصدار بقيمة 8 مليارات دولار من الكويت و5 مليارات دولار من سلطنة عمان.

الدول عالية المخاطر أكثر جذباً لشهية مستثمري الإصدارات السيادية

استبعاد دخل الاستثمار يرجح إصداراً كبير الحجم لتمويل العجز

عوائد السندات الدولارية للكويت تقفز لأعلى مستوى في 3 أشهر

بنوك تتجه لخفض الحد الأدنى للراتب للحصول على قرض لـ 400 دينار

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QRكود أو

مصطفى صالح

تتجه بعض البنوك الكويتية إلى خفض الحد الأدنى للراتب كشرط للحصول على قرض سعيا منها إلى استقطاب شريحة جديدة من العاملين والموظفين أصحاب المرتبات التي تقل عن الحد الذي يراه البعض مرتفعا، وذلك حسبما علمت «الأنباء» من مصادر مصرفية. وقالت المصادر إن الحد الأدنى للراتب الذي يسمح بالاقتراض من البنوك يزيد على 400 دينار ويتباين بين البنوك حول 500ـ 600 دينار شهريا، مؤكدا ان السعي الى خفض الحد الأدنى للراتب الذي يسمح بالاقتراض من البنك يأتي في اطار بيانات تؤكد وجود شريحة كبيرة من الموظفين الذين تتراوح رواتبهم الشهرية بين 400 و600 دينار والذين تقدموا بطلبات للاقتراض قوبلت بالرفض بسبب شرط الحد الأدنى للراتب.

طلبات اقتراض متزايدة لشريحة الدخل 400ـ 600 دينار يقابلها تراجع بالقروض الاستهلاكية

وتوقعت المصادر ان يتم الاعلان عن القرار قبل نهاية الربع الأول من العام الحالي بنهاية مارس المقبل.

وأوضحت المصادر ان القروض الاستهلاكية المقدمة للافراد تتعرض لضغوط شديدة وانخفاض في الوقت الذي تشهد رواتب الوافدين العاملين في القطاع الخاص ثباتا وهو ما دفع البنوك لدراسة خفض الحد الادنى للراتب.

وأظهرت الاحصائية الشهرية لبنك الكويت المركزي تباطؤ ائتمان المصارف الكويتية خلال شهر نوفمبر الماضي لتصل قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين إلى 35,4 مليار دينار مقارنة بـ 35,6 مليار دينار نهاية أكتوبر بتراجع 139,5 مليون دينار بتراجع بلغت نسبته 0,4٪، لتستمر وتيرة التراجعات للشهر الثاني على التوالي.

وسنويا، سجل الائتمان الممنوح للمصارف نموا بلغت نسبته 4,25٪ بزيادة 1,4 مليار دينار مقابل مستوياته في نوفمبر 2016 والبالغة 34 مليار دينار.

ويأتي تباطؤ الائتمان في شهر نوفمبر الماضي بضغط من القروض الاستهلاكية والمقسطة التي شهدت ثباتا عند نفس مستوياتها السابقة لشهر أكتوبر.

وشهدت القروض الاستهلاكية تراجعا سنويا بنسبة 4,28٪، وذلك في الوقت الذي لم تسجل فيه أي نمو شهري يذكر.

وتتباين الشروط اللازمة للحصول على قرض بين البنوك الكويتية حسب الاستراتيجية التي يتبعها البنك والشريحة التي يستهدفها فبعض البنوك لا تمنح قروضا شخصية لمن يقل راتبه عن 1000 دينار رغبة منها في استقطاب شريحة محددة من اصحاب الرواتب المرتفعة الى جانب تمويل الشركات.

وتوجد بعض الاستثناءات التي تقدمها البنوك في حالة انخفاض الراتب عن الحد الادنى مثل زيادة عدد سنوات العمل لمن يطلب القرض عن 3 سنوات مع التزام الشركة التي يعمل لديها بتحويل مكافأة نهاية الخدمة للبنك في حالة عدم سداده للقرض او إنهاء خدمته بالشركة.

تستحوذ على 58٪ من التوزيعات النقدية لأسهم البورصة و63٪ من القيمة الرأسمالية

أسهم السوق الأول ملاذ آمن وسط التقلبات

المحلل المالي

تؤكد الأسهم القيادية على أنها الأكثر استقرارا بعيدا عن المضاربات فمعدلات الارتفاع والانخفاض لأسعار الأسهم تشير الى انها أدوات استثمارية مثالية في الأسواق المالية. وخير دليل على ذلك ارتفاع مؤشر كويت 15 خلال الجلسات الماضية بالتزامن مع تراجعات حادة بالأسواق المالية العالمية.

وبعد تقسيم بورصة الكويت إلى 3 أسواق في ديسمبر الماضي هي السوق الأول والسوق الرئيسي وسوق المزادات، وذلك لتنشيط السيولة وتوفير منصة استثمار جاذبة للمستثمرين، أعدت «الأنباء» دراسة تقنية ومالية للشركات التي يتألف منها السوق الأول، والذي يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة الرأسمالية السوقية المتوسطة إلى الكبيرة، والتي تكون ضمن المؤشر العام للسوق، وفيما يلي أبرز بيانات الأسهم المدرجة بالسوق الأول:

1ـ بلغ صافي الأرباح المجمعة لشركات السوق الأول خلال 2016 حوالي 1,2 مليار دينار وساهمت بحوالي 67٪ من صافي أرباح جميع الشركات المدرجة الذي بلغ 1,8 مليار دينار.

2 ـ بلغت التوزيعات النقدية لأسهم السوق الأول عن 2016 ما يزيد على 634 مليون دينار ما يعادل نسبة 58٪ من إجمالي التوزيعات النقدية لجميع الأسهم المدرجة في البورصة الكويتية، وهذا مؤشر واضح على أن تلك الأسهم القيادية هي القاعدة الأساسية للبورصة وتداولاتها.

3ـ يتبين أن القيمة السوقية لـ 16 سهما التي يتألف منها السوق الأول قد ارتفعت في شهر يناير الماضي بحوالي 489 مليون دينار لتسجل 17,76 مليار دينار، كما في 1 فبراير 2018، وهي معظمها من الأسهم ذات الوزن النسبي الكبير في السوق، حيث تمثل قيمتها السوقية حوالي 63,3٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية للبورصة الكويتية التي بلغت 28 مليار دينار، حيث يتصدرها بنك الكويت الوطني بقيمة سوقية بلغت 4,41 مليارات دينار، وبيت التمويل الكويتي بحوالي 3,39 مليارات دينار.

4ـ تستقطب اسهم السوق الأول نسبة كبيرة من سيولة البورصة، حيث بلغت القيمة المتداولة على الـ 16 سهما منذ بداية 2018 حوالي 180 مليون دينار، وهي تشكل حوالي 55,6٪ من سيولة البورصة الإجمالية التي بلغت 323,7 مليون دينار خلال الفترة ذاتها، ويتصدرها بيت التمويل الكويتي بسيولة بلغت قيمتها 44,3 مليون دينار، والبنك الوطني بسيولة بلغت 35,5 مليون دينار، ومجموعة زين للاتصالات بسيولة 29,5 مليون دينار.

5ـ تعتبر معدلات السيولة على السوق الأول دون المستوى المطلوب لتنشيط السيولة في البورصة، حيث بلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة على جميع اسهم السوق الأول منذ بداية 2018 حوالي 8 ملايين دينار فقط، مما يدل على شح السيولة وحذر المستثمرين من الاستثمار في الأسهم المدرجة.

6ـ تتمتع معظم اسهم السوق الأول بأساسيات قوية وتقييمات مناسبة للاستثمار، حيث بلغ معدل مكرر الربحية للسوق الأول 14,9 ضعفا، بينما بلغ مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية 1,52 ضعف، وعائدها النقدي نسبته 3,6٪ وأداء ووضع مالي جيد.

7ـ بلغ إجمالي رأسمال شركات السوق الأول حوالي 4 مليارات دينار، بإجمالي حقوق مساهمين بلغ 12 مليار دينار أي ما يعدل 52٪ من حقوق مساهمي جميع الشركات المدرجة في البورصة الكويتية، والتي بلغت حوالي 23 مليار دينار.

وتنتظر الأسهم القيادية والتي تتركز بالسوق الأول ضخ استثمارات اجنبية كبيرة بعد ترقية بورصة الكويت الى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، حيث توقعت احدى التقارير البحثية الصادرة عن شركة هيرميس ان تتخطى تلك التدفقات الاستثمارية 800 مليون دولار.

500 مليون دينار زيادة بالقيمة السوقية لـ 16 سهماً بالسوق الأول خلال يناير الماضي

«بيتك» و«الوطني» و«زين» الأكثر استقطاباً للسيولة منذ بداية العام

«كويت 15» أقل المؤشرات تذبذباً مقارنة بتقلبات حادة بالأسواق العالمية